

**شركة راية القابضة للاستثمارات المالية
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة
عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
وتقدير الفحص المحدود عليها**

شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

**القوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
المحتويات**

الصفحة

٢	تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية المستقلة
٣	قائمة المركز المالي المستقلة
٤	قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة
٥	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٦	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٧	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٤٢-٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة
 قمنا باعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقل المرفقة لشركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتتفقات النقدية المتعلقة بها عن ستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيصالات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود
 قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبني رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية .

الاستنتاج
 وفي ضوء فحصنا المحدود، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لمنشأة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالي المستقل وتتفقاتها النقدية المستقلة عن ستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فترة لفت انتباه
 وفقاً للتعميم الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١، والخاص بإمكانية تأجيل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية، بالقوائم المالية الدورية وذلك حتى موعد اقصاه تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قامت الشركة بتأجيل إدراج الأثر المحاسبي للمعيار لحين إعداد النماذج اللازمة للتطبيق وإدراجه بالقوائم المالية السنوية، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ال Cairo في : ١٥ أغسطس ٢٠٢١



محمد أحمد أبو الفلاح

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

س.م.م (١٧٥٥٣)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٥٩)

المتخدون للمراجعة والضرائب

UHY - United

شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقل

في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

ايضاح	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٢٠٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠	جنية مصرى	جنية مصرى	٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠
أصول غير متداولة						
أصول ثابتة						
أصول غير ملموسة						
مشروعات تحت التنفيذ						
استثمارات في شركات تابعة						
استثمارات في شركات شقيقة						
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
مستحق من شركات تابعة طولية الاجل						
إجمالي الأصول غير المتداولة						
أصول متداولة						
أوراق قبض						
مستحق من شركات تابعة وشقيقة						
مصرفوفات مدفوعة مقدماً وارصدة مدينة أخرى						
نظام أسهم إثابة وتحفيز						
نقية بالصندوق ولدى البنك						
إجمالي الأصول المتداولة						
إجمالي الأصول						
حقوق الملكية والالتزامات						
حقوق الملكية						
رأس المال						
احتياطي قانوني						
احتياطي عام						
احتياطي تقدير استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
توزيعات أرباح دورية						
(خسائر متراكمة)						
أرباح (خسائر) الفترة / العام						
إجمالي حقوق الملكية						
الالتزامات						
الالتزامات غير متداولة						
قروض طولية الاجل						
أوراق دفع طولية الاجل						
الالتزامات ضريبية مجلة						
الالتزامات أخرى طولية الاجل						
إجمالي الالتزامات غير المتداولة						
الالتزامات متداولة						
تسهيلات التنمية						
مصرفوفات مستحقة وارصدة دائنة أخرى						
مودعون وأوراق دفع						
مستحق إلى شركات تابعة وشقيقة						
ضريبة الدخل الجارية						
الجزء المتداول من قروض طولية الاجل						
إجمالي الالتزامات المتداولة						
إجمالي الالتزامات						
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات						

رئيس مجلس الإدارة

مدحت خليل

رئيس القطاع المالي

حسام حسين

- الإيضاحات المرفقة من ايضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

**قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة
عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١**

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ ٣٠ يونيو	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ ٣٠ يونيو	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ ٣٠ يونيو	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ ٣٠ يونيو	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	(١٨)	إيرادات استثمارات في شركات تابعة توزيعات أرباح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٧٩٣,٥٨٢	٩١٢,١١٦	٧٩٣,٥٨٢	٩١٢,١١٦	(١-١٨)	مقابل خدمات فنية
٦,٨٨٥,٦٨٨	١٤,١٣٢,٩٢٦	١٣,٧٣٦,١٨٠	٢٤,٨٢٧,٠٤٦	(١-١٨)	اجمالي الإيرادات
٧,٧٧٩,٢٧٠	١٨,٥١٦,٠٧٩	١٣٥,٢٦٠,٥٩٤	٩٥,٩٣٦,١٩٥		مصروفات عمومية وإدارية
(١٩,٨٦٠,٦٦٢)	(١٩,٧٤٦,١٨٧)	(٣٨,٧٠٣,٦٩٤)	(٣٨,٣٦٨,٨١٦)		بدلات اعضاء مجلس إدارة
(١٠٥,٠٠٠)	(١٩٥,٠٠٠)	(٢٧٥,٠٠٠)	(٣٢٥,٠٠٠)		مصروفات تسويقية
(٨٣٢,١٩٩)	(١,٢٣١,٨٨٥)	(٢,١٩١,٦٨٧)	(١,٥١٠,٩٣١)		أرباح التشغيل
(١٣,١١٨,٥٩١)	(٢,٦٥٦,٩٩٣)	٩٤,٠٩٠,٢١٣	٥٥,٧٣١,٤٤٨		صافي مصروفات تمويلية
(٧٠,٣٧٩,٨٠٧)	(٣٩,٢٥٥,٥٤٧)	(١١٦,٥٤٨,٩٢٢)	(٨٦,٤٧١,٦٥٦)	(٢٣)	أرباح اخري
(٥,٣٧١,٥١٦)	-	(٥,٣٢٩,٣٦٩)	٣٥,١٧٠		أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة
-	-	-	٣٣١,٣٨٠,٥٧٥	(٦)	فرق تقييم عملة
(٦,١١٤,٦٩٥)	٥٢٥,٢٢١	(٦,٢٥٥,٠٣٢)	٨٣٥,٥٤٥		(خسائر) أرباح الفترة قبل ضريبة الدخل
(٩٤,٩٨٤,٦٠٩)	(٤١,٣٨٧,٣١٩)	(٣٤,٠٤٣,١١١)	٣٠,١,٥١١,٠٨٢	(١-١٩)	ضريبة الدخل عن الفترة
-	٩,٨٤٣,٨١٤	-	(٥٣,٩١٠,٠٤٩)	(٢-١٩)	الضريبة المؤجلة
١,٤١٦,٣٣٥	(٣٧,٨٤٩)	١,٥٦٦,٧٧٦	(١٧٨,٣٥٨)		(خسائر) أرباح الفترة
(٩٣,٥٦٨,٢٧٤)	(٣١,٥٨١,٣٥٤)	(٣٢,٤٧٦,٣٣٥)	٢٤٧,٤٢٢,٦٧٥		نصيب السهم في (خسائر) أرباح الفترة
(٠,٣٩)	(٠,٠١٣)	(٠,٠٠٢)	٠,١٠	(٢٠)	

رئيس مجلس الإدارة

مدحت خليل

رئيس القطاع المالي

حسام حسين



الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة.

شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

**قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١**

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ ٣٠ يونيو جنيه مصرى	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ ٣٠ يونيو جنيه مصرى	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ ٣٠ يونيو جنيه مصرى	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ ٣٠ يونيو جنيه مصرى	ايضاح
(٩٣,٥٦٨,٢٧٤)	(٣١,٥٨١,٣٥٤)	(٣٢,٤٧٦,٣٣٥)	٢٤٧,٤٢٢,٦٧٥	
١,٢٣٣,٢١٠ (٢٧٧,٤٧٢)	(١٠٨,٣٢٣) ٢٤,٣٧٢	(٤,٣٩١,٢٢٨) ٩٨٨,٠٢٦	(٩٤٥,٧٣٩) ٢١٢,٧٩١	(٨) (٢-١٩)
٩٥٥,٧٣٨ (٩٢,٦١٢,٥٣٦)	(٨٣,٩٥١) (٣١,٦٦٥,٣٠٥)	(٣,٤٠٣,٢٠٢) (٣٥,٨٧٩,٥٣٧)	(٧٣٢,٩٤٨) ٢٤٦,٦٨٩,٧٢٧	

بيان) أرباح الفترة
لدخل الشامل الآخر

بقيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
نسبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى

مجموع الدخل الشامل الآخر
على الدخل الشامل

رئيس مجلس الإدارة


محدث خليل

رئيس القطاع المالي

حسام حسين



- الإيضاحات المرفقة من ايضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة.

شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية
فاندمة التغیر فی حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

* وافقت الجمعية العامة العادلة للشركة المقيدة بتاريخ ٢٠٢١ على توزيع أرباح نورية عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ بقيمة ٢٠٠٤٥ مليون جنية للسهم بمبلغ ٧٨٦,٣٣٢,١٢٢ جنية مصرى.

- الإضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

٢٠٢٠ يونيو ٣٠ جنيه مصرى	٢٠٢١ يونيو ٣٠ جنيه مصرى	إيضاح
(٣٤,٠٤٣,١١١)	٢٠١,٥١١,٠٨٢	
٤,٦٢١,٩٤٠	٥,٢٣٥,٦١٨	(٤,٣)
(١٢,٩٥١,٨٤٢)	٦,٥٨٣,٨٩٠	(١٦)
١١٦,٥٤٨,٩٢٢	٨٦,٨٩٥,٣٩٤	
٧٤,١٨٥,٩١٠	٤٠٠,٢٢٥,٩٨٤	
(١٦٥,٩٠٣,١٠٥)	(١١٥,١٥٧,٣٣٣)	(٩)
(٨,١٤٨,١٤٩)	٨٤,٩٢٢,٨٩٤	(١٠)
(١,٤١٦,٣٤٩)	٣٧,١٥٢,٠٠٨	(١٣)
(٤,٥١٠,٣٢١)	٦٩,٩٠٦,٥٥٦	(١٤)
(١٥٤,٢٦٧,٢٤٠)	(٢٨٩,١٩٤,١٨٠)	(٩)
١٥٩,٣٥٠,٩٧٢	(٤,٠٤٤,٣٦٩)	(٩)
(١٣,٨٢٧,٣٦٨)	٦,١٢٩,٨٩٤	
(١١٤,٥٣٥,٦٤٩)	١٨٩,٩٤١,٤٥٤	
(٣,٨٨٧,٢٤٥)	(١,٤١٨,٠٦٠)	(٤,٣)
(٩٨,٧٠٠,٠٠٠)	(١٣,٨٨٦,٤٨٥)	(٦)
(١٠٢,٥٨٧,٢٤٥)	(١٥,٣٠٤,٥٤٥)	
(٧,٦٨٦,٩٦٨)	٩,٣٢٧,٨٦٣	(١٢)
(٤٢,٦١٧,٣٧٤)	-	
(١١٦,٥٤٨,٩٢٢)	(٨٦,٨٩٥,٣٩٤)	
٣٨٣,٩٣٦,٨١٤	(٤٤,٨٤١,٦٨٦)	(١٧)
٢١٧,٠٨٢,٥٥٠	(١٢٢,٤٠٩,٢١٧)	
(٣٩,٣٤٤)	٥٢,٢٢٧,١٩٢	
٤٠٤,٥٤٦	٣٩١,٧٨٤	(١١)
٣٦٥,٢٠٣	٥٢,٦١٩,٤٧٦	(١١)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(خسائر) أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
إهلاك أصول ثابتة واستهلاك أصول غير ملموسة
أسهم الإثابة والتحفيز
صافي مصروفات تمويلية

التغير في مستحق من شركات تابعة وشقيقة
التغير في مصروفات مدفوعة مقدماً وارصدة مدينة أخرى
التغير في مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
التغير في موردين وأوراق دفع
التغير في مستحق إلى شركات تابعة وشقيقة
التغير في مستحق من شركات تابعة طولية الأجل
التغير في التزامات أخرى طولية الأجل

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة
مدفوعات في استثمارات في شركات تابعة
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
مكتوبات (مدفوعات) من تسهيلات ائتمانية
توزيعات أرباح مدفوعة
مصروفات تمويلية
التغير في قروض طولية وقصيرة الأجل
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
صافي التغير في النقية وما في حكمها - خلال الفترة
النقية وما في حكمها - أول الفترة
النقية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

- تأسست شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات (شركة مساهمة مصرية) وفقاً لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٢٧٥٧٤ في ٩ مايو ١٩٩٩ .

- مقر الشركة المسجل المحور المركزي خلف مستشفى دار الفؤاد الحي المتميز ٦ أكتوبر .

- الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الشركة هي الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها .

- بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٦ تم التأشير في السجل التجاري على إضافة نشاط آخر للشركة وهو الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها مما يجوز لها ممارسة نشاط ترويج وتغطية الالكتتاب والأوراق المالية والاستشارات المالية عن الأوراق المالية وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية ويشترط استصدار التراخيص الازمة لممارسة هذه الأنشطة مع مراعاة حكم المادة ١٢٧ من اللائحة ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحها ومشترك بأي وجه من الوجوه مع شركات الأموال التي تزاول الأعمالاً شبيهة بأعمالها والتي قد تتعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج مما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركات أو مشتريها أو تلحقها بها و ذلك طبقاً لأحكام القوانون والأنظمة التنفيذية .

- بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ تم الموافقة بمجلس الإدارة على المقترن بشأن تعديل إسم الشركة وتعديل المادة (٢) من النظام الأساسي للشركة بحيث يصبح الإسم المقترن شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (ش.م.م) وتم التأشير على ذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٦ .

- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ في ١٥ أغسطس ٢٠٢١ طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد في ذلك التاريخ .

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري ، وهي عملة التعامل للشركة .

- يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية .

١-١-٢ التوافق مع معايير المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية

٢-١-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذه الفترة متفقة مع تلك السياسات التي طبقت في الفترات السابقة، فيما عدا التغيرات التي سوف تنتج عن تطبيق المعايير المصرية الجديدة الصادرة خلال عام ٢٠١٩ وقامت الشركة بتطبيق تلك المعايير بدءاً من الأول من يناير ٢٠٢١ ، فيما عدا معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية والذي تم تأجيل تطبيقه وفقاً للتعليم الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ وفيما يلي أهم التعديلات التي تتطبق على الشركة وتثيرها على القوائم المالية الدورية إن وجد:

٢-٢-١-٢. اسس اعداد القوائم المالية - تابع
التغييرات في السياسات المحاسبية - تابع

معيار المحاسبة المصري ٤٧: الأدوات المالية:

معيار المحاسبة المصري ٤٧ "الأدوات المالية" والذي حل محل معيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. تم إصدار معيار المحاسبة المصري ٤٧ في أبريل ٢٠١٩ ويبدا تطبيق المعيار في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ في مصر، مع امكانية التطبيق المبكر.

الأصول المالية للشركة تفي بشروط التصنيف إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

يتطلب نموذج الأضمحلال الجديد الاعتراف بمخصصات الأضمحلال في القيمة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر الائتمانية المتکدة كما هو الحال في معيار المحاسبة المصري ٢٦. وهو ينطبق على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول العقود بموجب معيار المحاسبة المصري ٤٨: الإيراد من العقود مع العملاء، والإيجار مستحق التحصيل، وارتباطات القروض وبعض عقود الضمان المالي.

قامت اداره الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة ارقم ٤٧ الأدوات المالية و ٤٨ الإيراد من العقود مع العملاء و ٤٩ عقود الإيجار من بداية يناير عام ٢٠٢١ وتم ادراج الاثر بالقوائم المالية كما تم تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار المصري رقم (٤٧ الأدوات المالية) باستخدام نماذج مبنية للتطبيق ولا تتوقع الادارة ان تكون هناك فروق جوهريه بين النماذج التي تم تطبيقها حالياً والنماذج النهائية التي سيتم تطبيقها بالقوائم المرحلية التالية خلال العام.

معيار المحاسبة المصري ٤٨: الإيراد من العقود مع العملاء:

صدر المعيار المصري رقم ٤٨ في أبريل ٢٠١٩، ويبدا سريانه اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ويضع المعيار نموذجاً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء. يضع المعيار المصري رقم ٤٨ إطاراً شاملًا لتحديد ما إذا كان يجب الاعتراف بالإيراد، وبأي قيمة وتوقيت ذلك. يحل المعيار محل إرشادات الاعتراف بالإيراد الحالية، بما في ذلك معيار المحاسبة المصري رقم ١١ "الإيراد" ومعايير المحاسبة المصري رقم ٨ "عقود البناء". بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، يتم الاعتراف بالإيراد بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل نقل السلع أو أداء الخدمات المتعهد بها إلى العميل.

يلغى المعيار الجديد الخاص بالإيراد كافة المتطلبات الحالية الخاصة بالاعتراف بالإيراد طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

معيار المحاسبة المصري ٤٩: الإيجار

تم إصدار معيار المحاسبة المصري ٤٩ في أبريل ٢٠١٩ ويبدا تاريخ سريانه هو ١ يناير ٢٠٢١. سيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"

يتطلب معيار المحاسبة المصري ٤٩ الآن من المستأجرين الاعتراف بالالتزامات الإيجار التي تعكس مدفوّعات الإيجار المستقبلية و "حق انتفاع" لتوريثها جميع عقود الإيجار. هناك إعفاء اختياري لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٣-١-٢ التقديرات والاحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرات تؤثر على قيم الإيرادات، والمصروفات، والأصول، والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية وما يصاحبها من افصاحات وكذا الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وقد ينشأ عن عدم التأكيد المحيط بهذه الافتراضات والتقديرات نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المتاثرة في الفترات المستقبلية.

ويجري مراجعة التقديرات وما يصاحبها من افتراضات بشكل مستمر، ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يجري خلالها مراجعة التقديرات.

وفيمما يلي الأحكام والتقديرات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للشركة:

انخفاض قيمة ارصدة العملاء والارصدة المدينة الأخرى

يتم تقدير المبلغ القابل للتحصيل من ارصدة العملاء والارصدة المدينة الأخرى عند يكون تحصيل المبلغ بالكامل لم يعد متوقعاً، بالنسبة للمبالغ الجوهرية بشكل فردي، يجري التقدير على أساس فردي، أما المبالغ التي لا تعد جوهرية بشكل فردي، ولكنها تعدد تاريخ استحقاقها، فيجري تقديرها اجمالياً ويوضع لها مخصص وفقاً للمدة الزمنية التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

العمر الإنتاجي للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة

تحدد إدارة الشركة العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة الأصول غير الملموسة بغرض حساب الإهلاك، ومن شأن هذا التقدير أن يُحدد عقب النظر في العمر الإنتاجي المقدر المتوقع للأصل أو الإهلاك المادي للأصول، وتراجع الإدارة بشكل دوري العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإهلاك من أجل ضمان أن طريقة ومدة الإهلاك تتنسق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول.

الضرائب

تخضع الشركة لضريبة الدخل المفروضة في مصر، ويتحتم اتخاذ أحكام هامة من أجل تحديد إجمالي مخصصات الضرائب الحالية والضرائب الموجلة، وقد وضعت الشركة المخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، واضعة في الاعتبار العواقب المحتملة لعمليات الفحص التي تجريها السلطات الضريبية في مصر، ويستند مبلغ هذا المخصص إلى عوامل عدّة منها الخبرة بالفوحصات الضريبية السابقة والتفسيرات المتباينة للوائح الضريبية من قبل الشركة ومصلحة الضرائب المسئولة، وقد تنشأ مثل هذه الاختلافات في التفسير في مواضع عدّة وفقاً للظروف السائدة في مصر في ذلك الحين.

ويجري الاعتراف بالأصول الضريبية الموجلة عن خسائر الضريبة غير المستخدمة والمرحلة بحيث يكون من المحتمل أن يقابلها أرباح خاضعة للضريبة يمكن استخدام هذه الخسائر لتفطتها، ويتحتم أن تحدد أحكام الإدارة الجوهرية مبلغ الأصول الضريبية الموجلة التي يمكن الاعتراف بها، وذلك استناداً إلى التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول غير المالية في كل فترة من فترات إعداد التقرير، ويجري اختبار الأصول غير المالية لتقييم انخفاض القيمة عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، وعند احتساب القيمة الاستخدامية، تقدر الإدارة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من الوحدة المولدة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية ل تلك التدفقات النقدية.

٢-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام هي تلك المطبقة في العام السابق.

٣-٢ ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للشركة .
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر صرف ثابت يتم تغييره شهرياً.
- يتم ترجمة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الأرباح أو الخسائر.
- يتم ترجمة الأصول والخصوم غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى .
- يتم ترجمة الأصول والخصوم غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التي تحدثت فيه القيمة العادلة .

٤-٢ الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة تكلفة استبدال جزء من الأصول الثابتة عندما تتحقق تلك التكلفة واستثناء شروط الاعتراف بها وبالمثل، عند إجراء تحسينات جوهيرية شاملة، يتم الاعتراف بتكاليفها ضمن القيمة الدفترية للأصول الثابتة كإحالة وذلك في حالة استثناء شروط الاعتراف ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تتحققها.

٤- الأصول الثابتة (تابع)

يبدا إهلاك الأصل عندما يكون في المكان والحالة التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارية ، ويتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي :

سنوات	
٤٠	مباني
٤	أجهزة كهربائية
٥ - ٨ أو مدة الإيجار	تحسينات وديكورات
٨	أثاث وأدوات
٣	أجهزة كمبيوتر
٤	تركيبات وتجهيزات

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل . ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل . ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الانتاجي المقدر يختلف عن العمر الانتاجي المقدر للأصل الأساسي ، وعلى ذلك فإذا استوفت هذه الأصول شروط الاعتراف المذكورة في الفقرة ٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ فإن النفقات التي تحدث لاستبدال أو تجديد مكونات الأصل يمكن المحاسبة عنها عند الاقتناء كأصول جديدة ويتم استبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر المحاسبية .

ويتم مراجعة القيم المتبقية للأصول ، الأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

تقوم الشركة في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أض محل . وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك أض محلل للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية . وتثبت خسارة الأض محلل بقائمة الأرباح أو الخسائر .

ويتم رد الخسارة الناجمة عن أض محلل القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن أض محلل القيمة ، ويكون رد الخسارة الناجمة عن الأض محلل محدود بحيث لا تتعذر القيمة الدفترية للأصل ، القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن أض محلل القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ويتم إثبات الرد في الخسارة الناجمة عن أض محلل القيمة بقائمة الأرباح أو الخسائر .

٥-٢ الأصول غير الملموسة

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة المقتناة بشكل منفرد أولياً بالتكلفة .

بعد الاعتراف المبدئي يتم إثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الأض migliori .

لا يتم رسملة الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً كأصول ويتم الاعتراف بالمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي أنفقت فيها المصروفات .

يتم تحديد العمر الاقراضي للأصول غير الملموسة كمحددة العمر أو غير محددة العمر.

يتم استهلاك الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على العمر الاقتصادي للأصل ، ويتم إجراء اختبار قياس للأض migliori عندما يكون هناك مؤشر على اض addCriterion الأصل . يتم مراجعة فترة الاستهلاك وطريقة الاستهلاك للأصل غير الملموس بعمر محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل .

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسوب الآلي والشهادات والتراخيص الخاصة بها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الاقراضي لها (٣-١ سنوات) .

٦-٢ المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل مشروعات تحت التنفيذ في المبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حينئذ تحول لبند الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة بعد خصم الأض addCriterion إن وجد .

٧-٢ الاستثمارات

استثمارات في شركات تابعة

الشركات التابعة هي شركات تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على الشركة المستثمرة فيها عندما تتعرض إلى - أو يحق لها - عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في الشركة المستثمرة فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على الشركة المستثمرة فيها. يتم الأخذ في الاعتبار وجود تأثير حق التصويت المحتمل القابل للممارسة حالياً أو حق التحويل عند تقييم ما إذا كان للمجموعة سيطرة على شركة أخرى.

تم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالقوانين المالية المستقلة بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتناء ، وفي حالة حدوث اض addCriterion في قيمة تلك الاستثمارات ، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الأض addCriterion ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر، وذلك لكل استثمار على حدة .

٧-٢ الاستثمارات (تابع)

الاستثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك ، ويفترض وجود النفوذ المؤثر عندما تمتلك الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها نسبة ٥٠٪ ولا تزيد عن ٢٠٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها ، فيما عدا تلك الحالات التي تظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل نفوذاً مؤثراً.

تمت المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقواعد المالية المستقلة بالتكلفة متضمنة تكفة الاقتناء ، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات ، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر ، وذلك لكل استثمار على حدة .

استثمارات من خلال الدخل الشامل

الاستثمارات من خلال الدخل الشامل هي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول متاحة للبيع، غير مبوبة كقرض و مدروض ومديونيات أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . عند الاعتراف الأولى ، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المتعلقة بها مباشرةً .

بعد القياس الأولى ، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن حقوق الملكية وذلك حتى استبعاد الأصل المالي من الدفاتر ، وعندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر ، أو إذا تم تحديد أن الأصل قد اضمحل ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر . وفي حالة تعذر قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بطريقة يعتمد عليها ، فيتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالتكلفة .

استثمارات في حقوق ملكية: في حالة وجود دليل على اضمحلال القيمة، يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر. ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

٧-٢ الاستثمارات (تابع)

قياس القيمة العادلة (تابع)

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية للأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

وتشتمل الشركة أساليب التقويم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتتوفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية في فئات جوهرية على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) للأصول أو التزامات مطابقاً تماماً في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمد من الأسعار).
- المستوى الثالث: باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة إعداد التقرير.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى الذي تصنف به في التسلسل الهرمي لقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

أسهم الخزينة

٨-٢

تدرج أسهم الخزينة (أسهم الشركة) بتكلفة اقتنائها وتنظر تكلفة أسهم الخزينة مخصومة من حقوق الملكية بالمركز المالي، وتنسب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التصرف في أسهم الخزينة ضمن حقوق الملكية بالمركز المالي ، وطبقاً لنص المادة ٤٨ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٨ ينبغي على الشركة التصرف في هذه الأسهم للغير في مدة أقصاها سنة من تاريخ اقتنائها وإلا التزمت الشركة بتخفيض رأس مالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم .

٩-٢ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث ماضي ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تدبير متوقع لمبلغ الالتزام ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل مركز المالى وتحديدها لإظهار أفضل تدبير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

١٠-٢ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة ، يجنب ٥ % من صافي أرباح العام لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥ % من رأس مال الشركة المصدر . ويستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة .

١١-٢ الاقراض

يتم الاعتراف بالاقراض مبدئياً بالقيم التي تم استلامها . ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الالتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالى ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الالتزامات طويلة الأجل .

ويتم قياس القروض والاقراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعل . وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الالتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعل بقائمة الأرباح أو الخسائر .

ويتم احتساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الشراء والأتعاب أو التكاليف التي تكون جزءاً من معدل الفائدة الفعل . ويدرج الاستهلاك بمعدل الفائدة الفعل ضمن مصروفات التمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر .

١٢-٢ ضرائب الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري .

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب .

ضرائب الدخل المؤجلة

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالمركز المالى (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

ويتم إدراج الضريبة الجارية والموجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر للعام ، فيما عدا الضريبة التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس الفترة أو فترة أخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية .

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٣-٢ الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذي توفر فيه درجة كافية من التأكيد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به .

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أي خصم تجاري أو خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم .

فيما يلي الاعتبارات الخاصة التي يجب أن تتحقق قبل الاعتراف بالإيراد :

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن فوائد دائنة .

إيرادات الخدمات

يتم اثبات الإيرادات الخاصة بتقديم الخدمات مباشرة إلى العميل.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بها حين يكون لحاملي الأسهم الحق في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

إيراد الإيجار

تمت المحاسبة عن إيراد الإيجار التشغيلي باستخدام القسط الثابت على عمر عقد الإيجار ، ويتم إدراج إيراد الإيجار بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن إيرادات أخرى .

١٤-٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل ، المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تحقق فيها تلك المصروفات .

١٥-٢ تكاليف الاقتراض

يتم تحويل تكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة التي تحقق فيها . تمثل تكاليف الاقتراض في الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتفقها الشركة لاقتراض الأموال .

١٦-٢ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ، وتمثل أيضا الشركات المسيطرة عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة ، وقد تم اعتماد عقود المعاوضة في الجمعية العامة العادية .

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٧-٢ اضمحلال قيمة الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل . ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل إذا ، وإذا فقط ، كان هناك دليل موضوعي على أضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل واثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

تقوم الشركة في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل . وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن الأصل قد أضمحل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية . وتثبت خسارة الأضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ويتم رد الخسارة الناجمة عن أضمحلال القيمة والتي تم الاعتراف بها سابقاً ، فقط إذا ، كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن أضمحلال القيمة ، ويكون رد الخسارة الناجمة عن الأضمحلال محدود بحيث لا تتعدي القيمة الدفترية للأصل ، القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن أضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . ويتم إثبات الرد في الخسارة الناجمة عن أضمحلال القيمة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

١٨-٢ نظام المعاشات للعاملين

تساهم الشركة القابضة و الشركات التابعة العاملة بجمهورية مصر العربية في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق وفقاً لهذا النظام يقتصر التزام الشركة في قيمة تلك المساهمة .

وتتبع الشركات التابعة العاملة خارج جمهورية مصر العربية نظام التأمينات الاجتماعية المعمول بها في تلك البلاد .

١٩-٢ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الطريقة غير المباشرة .

٢٠-٢ النقدية وما في حكمها

بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تشمل النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وتخصم البنوك أرصدة دانة.

٢١-٢ المعلومات القطاعية

يتمثل قطاع الأعمال الرئيسي للشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

ولا تعد الأرباح والاستثمارات المرتبطة بقطاعات أعمال أخرى جوهيرية في الوقت الحالي. معايير القطاعات التي يتم التقرير عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصري (٤١) ومن ثم لا يجري الإفصاح عنها بشكل منفصل في القوائم المالية. وقد جرى التقرير عن جميع إيرادات الشركة عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أساس وجود قطاع تشغيلي منفرد في القوائم المالية.

٢٠٢١
يونيو

٢٦- أحداث هامة

أ - تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى حالة من التباطؤ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم وبنها الحكومة المصرية بعمل حزم من الاجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء، وقد أدت هذه الاجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي على المستوى العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره على كافة الأنشطة بصورة مختلفة.

وبناء على التأثيرات المحددة المشار إليها أعلاه والتي قد يكون لها أثر هام على عناصر الأصول والالتزامات ونتائج الاعمال بالقوائم المالية للشركة خلال عام ٢٠٢٠ والفترات التالية والتي تتلخص فيما يلى:

- زيادة التكاليف الخاصة بإجراءات الوقاية والسلامة الاجرائية للعاملين.

إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي، ومن أهم هذه الإجراءات:

- تشديد اجراءات السلامة والصحة المهنية وتعليمات منظمة الصحة العالمية الخاصة بالمحافظة على بيئة العمل والعاملين.

- تغيير خطة العمل وساعات التشغيل بالشركة.

- تعديل خطة الشركة بناءاً على أفضل تقدير لأحدث بيانات متاحة للاقتراءات المستخدمة.

وفي ضوء الخطة المعده بأفضل تقديرات بناءاً على أحدث بيانات متاحة قد تم إثبات الأصول بناءاً على أفضل تقدير لها، ولا يوجد توقع أن يكون لفيروس (كوفيد-١٩) المستجد تأثيراً على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل .

ب- وفقاً للتعميم الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١، والخاص بإمكانية تأجيل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية، بالقوائم المالية الدورية وذلك حتى موعد اقصاه تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قامت الشركة بتأجيل إدراج الآثار المحاسبي للمعيار لحين إعداد النماذج اللازمة للتطبيق وإدراجه بالقوائم المالية السنوية، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.